

بسم الله الرحمن الرحيم .

الجامعة الأردنية
كلية الشريعة
قسم الفقه وأصوله

: بحث بعنوان
نقض الاجتهاد وتغيره وتجديده

إعداد الطالب: خالد عبدالعزيز المسيعدين

مقدم لفضيلة الأستاذ الدكتور: عبدالرحمن الكيلاني

الاجتهاد والتقليد: المادة

الفصل الدراسي الأول ٢٠١٣م - ٢٠١٤م

المقدمة

الحمد لله حمد عبد مقرر بنعمة مولاه، شاكر لفضله وعطاياه، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين المبعوث بالهدى ودين الحق رحمة: وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدين، أما بعد، للعالمين فإن موضوع الاجتهاد من أهم المواضيع التي يجب دراستها في هذا العصر لما يشهده هذا العصر من تطورات وتغيرات متسارعة تمس حياة الأفراد والجماعات، فهذا العصر يزخر بالتعقيدات وي طرح في كل يوم جديدا من المستجدات والمبتكرات والأفكار والتصورات فكان لزاما على علماء المسلمين أن يجتهدوا في مثل هذه المستجدات بما يتوافق والشريعة الإسلامية ويحقق للناس مصالحهم، فمن أهم سمات الشريعة الإسلامية المرونة أما الجمود على ما كان من أحكام اجتهادية فهو منبوذ ولا تقره الشريعة الإسلامية.

لذلك أحببت أن أتناول في هذا البحث موضوع نقض الاجتهاد وتجده وتغيره لما له من أهمية بالغة في هذا العصر ولما يترتب عليه من مصالح. تعين الناس في حياتهم اليومية وتخرجهم من الضيق والحرَج : فهذا البحث يشتمل على ثلاثة مسائل هي في غاية الأهمية المسألة الأولى هي نقض الاجتهاد فمن الضروري أن نعرف ما ينتقض به الاجتهاد فهذا الموضوع يحتاج إليه القاضي والمفتي والمقلد؛ فالقاضي يحتاج إليه لتحديد الأمور التي يُنقض بها الحكم المبني على الاجتهاد، ومعرفة إن كان يمكن الحكم مرة ثانية بالاجتهاد في مسألة سبق أن حكم

. فيها بالاجتهاد

والمفتي يحتاج إليه لمعرفة الحالات التي ينقض به العمل باجتهاده الأول، وكذا المقلد فإنه يحتاج إليه لمعرفة حكم بقائه على الاجتهاد الأول، أو أنه يجب عليه الانتقال إلى اجتهاده الثاني . لذلك قمت ببيان الأدلة التي ينقض بها الاجتهاد ثم بينت حكم نقض الاجتهاد وما يتعلق به من أحكام أما المسألة الثانية فهي تجديد الاجتهاد ويعني إعادة النظر في الواقعة أو المسألة ومراجعتها من جديد فهي مسألة لها أهميتها عند العلماء المجتهدين لما لها من أثر وأحكام في الفروع الفقهية، فهي دعوة تجعل الأحكام الاجتهادية متصفة بصفة اليسر والمرونة مبتعدة عن التشديد . والتضييق على العباد . أما المسألة الثالثة فهي تغير الاجتهاد وهذه المسألة تعبر عن ظاهرة واقعية متكررة وهي ظاهرة تغير الاجتهاد والفتاوى بسبب تبدل الأحوال فمهمة المجتهد مراعاة المصالح المتجددة وهذا يؤكد حيوية الفقه الإسلامي وملاءمته لكل عصر وتوافق بنيته مع أحوال الناس ومواكبته للتطورات .

:المبحث الأول: نقض الاجتهاد

: المطلب الأول: تعريف نقض الاجتهاد

النقض لغة: هو إفساد ما أبرم من عقد أو بناء ونحوهما يقال: نُقض البناء هدمه، ونقض الحبل أو الغزل حل طاقاته، ومنه قول الله تعالى: (وَلَا تَكُونُوا يِقَالُ نَقْضُ الْيَمِينِ أَوْ الْعَهْدِ . () (كَأَلَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا . () (نَكَثَهُ وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: (وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَيَقَالُ أَيْضًا: نقض ما أبرمه فلان: أبطله، ونقضت الكمأة وجه الأرض: شقته () ، فالنقض يعني إفساد الشيء وإبطاله بعد إبرامه وإحكامه .

أما الاجتهاد لغة فهو مأخوذ من الجهد بفتح الجيم وضمها وهو المشقة والاجتهاد هو بذل () (وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ) : ومنه قول الله تعالى () (الوسع والمجهود . أما اصطلاحاً فقد عرفه الكمال بن الهمام بأنه : " بذل الطاقة من الفقيه في () " . "تحصيل حكم شرعي عقلياً كان أو نقلياً قطعياً كان أو ظنياً

ومعنى النقض الوارد في بحثنا هذا لا يخرج عن معناه اللغوي وهو أن . النقض يعني الإبطال والإفساد لما تم إبرامه وإحكامه

وبناءً على هذا لا يصح أن يعرف نقض الاجتهاد بأنه انتقال أو تحول المجتهد إلى اجتهاد آخر كما ذهب لذلك بعض الباحثين ، فقد عرفه الفواز انتقال المجتهد أو من يقلده عن الاجتهاد الأول إلى اجتهاد آخر " : بأنه وعرفه الحكيم بأنه: " تحول المجتهد عن رأي سابق . () " راجع عليه انتهى إليه باجتهاده إلى رأي آخر مضاد له اقتضاه اجتهاد لاحق بعد تبين

() " الخطأ له في الأول .
فنقض الاجتهاد عند علماء الأصول يعني إبطال الاجتهاد وإفساده، ويتبين لنا هذا من خلال عباراتهم وأمثلتهم التي توضح هذه المسألة والتي سنبينها في المطالب اللاحقة ، كما أن النقض يعني الإبطال في عرف الأصوليين والقول بأن النقض تحول أو انتقال لا يلزم منه إبطال للاجتهاد الأول ، وممن عرفه بأنه إبطال للاجتهاد الأول العنقري حيث عرفه بأنه: "إبطال الاجتهاد () " وإفساده بعد أن وجد
إلا أن هذا التعريف يؤخذ عليه بأنه غير منضبط بالرغم من تعريفه لنقض الاجتهاد بأنه إبطال للاجتهاد الأول، لذلك أرى أن يضاف له ما يضبطه ويزيل الإبهام والغموض عنه ليصبح كالآتي: إبطال الاجتهاد وإفساده بعد أن وجد لمقتضى يقتضي ذلك .

: المطلب الثاني : حالات نقض الاجتهاد
: أولا : نقض الاجتهاد بالقرآن الكريم
إذا اجتهد المجتهد في المسألة وبنى على اجتهاده حكما ثم تبين له أو لغيره دليل من القرآن الكريم فإنه ينقض الاجتهاد الأول فالقرآن الكريم ينقض به الاجتهاد إذا كانت دلالة قطعية وأما ما كان ظني الدلالة فلا ينقض به () الاجتهاد
يقول الغزالي: " وإنما حكم الحاكم هو الذي ينقض ولكن بشرط أن لا يخالف () " نصا ولا دليلا قاطعا فإن أخطأ النص نقضنا حكمه
ويقول الآمدي: " وإنما يمكن نقضه بأن يكون حكمه مخالفا لدليل قاطع من () " نص أو إجماع أو قياس
وأما إن كان الدليل ظنياً في هذه الأدلة (النص والإجماع والقياس) فإن الاجتهاد لا ينقض، وقد صرح بذلك الآمدي بعد قوله السابق فقال: " ولو كان حكمه مخالفا لدليل ظني من نص أو غيره فلا ينقض ما حكم به بالظن () " لتساويهما في الرتبة

: ثانياً: نقض الاجتهاد بالسنة
إذا اجتهد المجتهد في المسألة وتبين له حكم فيها ثم ظهر له أو لغيره دليل من السنة فإنه ينقض الاجتهاد الأول فكما أنه ينقض بالقرآن فهو أيضاً والسنة هي الدليل الثاني من أدلة التشريع ومنزلتها في ،ينقض بالسنة الاحتجاج تأتي بعد القرآن الكريم، وتلتحق به في الحكم من حيث الحجية وتشترك معه في أنهما نص الشارع فحيث أطلق النص يراد به الكتاب والسنة () . وعلى هذا يجري القول في دلالة السنة كما جرى في القرآن .
الكريم في أن الذي ينقض به الاجتهاد هو قطعي الدلالة دون ظنيها
والسنة تقسم من حيث ثبوتها إلى ثلاثة أقسام متواترة ومشهورة وآحاد، أما السنة المتواترة فلا خلاف في أنه ينقض بها الاجتهاد لأنها نص شرعي يفيد

العلم، فهو دليل قاطع كما هو متقرر في باب السنة () والدليل القاطع ينقض به الاجتهاد

: وأما السنة المشهورة فالعلماء فيها على مذهبين

المذهب الأول: أنها كخبر الآحاد وهذا مذهب كثير من العلماء كالآمدي ()

() وابن النجار الفتوح

المذهب الثاني: أنها كالمتواترة، فيثبت بها علم اليقين وهذا مذهب أبي بكر

() الجصاص وبعض الحنفية

: وأما خبر الآحاد فذهب العلماء في نقضه الاجتهاد إلى مذهبين

المذهب الأول: أنه ينقض به الاجتهاد وهذا مذهب أكثر الحنابلة () وهو

() الأصح عن الشافعية

المذهب الثاني: أنه لا ينقض به الاجتهاد وهذا ما ذهب إليه الغزالي في كتابه

() المستصفى () وقد قال بهذا المذهب كثير من الشافعية والحنفية

: ثالثا: نقض الاجتهاد بالإجماع

الإجماع هو اتِّفَاقُ مُجْتَهِدِي أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ بَعْدَ وَفَاتِهِ فِي حَادِثَةٍ عَلَى أَمْرٍ مِنْ

الأمور فِي عَصْرِ مِنْ الإِعْصَارِ () ، والإجماع دليل قطعي عند جمهور

وَالْحَاصِلُ أَنَّ : العلماء وقد نسبوه البخاري إلى عامة المسلمين فقال

الإِجْمَاعُ حُجَّةٌ مَقْطُوعٌ بِهَا عِنْدَ عَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ () . وقال المرداوي: "

وهذا مذهب الأئمة الأعلام ، منهم الأئمة الأربعة وأتباعهم وغيرهم من

المتكلمين" () ، فالإجماع ينقض به الاجتهاد على قول الجمهور أنه دليل

قاطع، فمتى ظهر للمجتهد أو لغيره أن هنالك إجماعا في المسألة فإنه ينقض

به الاجتهاد السابق

يقول القرافي: " والحكم الذي ينقض في نفسه ولا يمنع النقض هو ما

:خالف أحد أمور أربعة

الإجماع ، أو القواعد، أو النص، أو القياس الجلي" () ، ويقول بدر الدين

الزركشي " أما لو ظهر نص أو إجماع أو قياس جلي بخلافه نقض هو

ويذكر الأنصاري في فواتح الرحموت بأن () " وغيره؛ لأنه مقطوع به

الذي ينقض به الاجتهاد هو الكتاب والسنة المتواترة والمشهورة والإجماع

() .

:رابعاً: نقض الاجتهاد بالقياس

اختلف العلماء في القياس الذي ينقض به الاجتهاد فذهب أكثر أهل العلم إلى

أن القياس الذي ينقض به الاجتهاد هو القياس الجلي دون الخفي ، فالقياس

ينقسم إلى جلي وخفي

أما القياس الجلي فهو ما كانت العلة فيه منصوصة أو غير منصوصة غير

أن الفارق بين الأصل والفرع مقطوع بنفي تأثيره () ، ومثل الآمدي للنوع

الأول(وهو ما كانت العلة فيه منصوصة) بقياس تحريم ضرب الوالدين

وَقَضَى " : على تحريم التأفيف الواردة في الآية الكريمة في قول الله تعالى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا () .
والعلة هي كف الأذى عنهما إذ هو مقتضى الأمر بالإحسان إليهما الوارد () نصا في الآية .

ومثال النوع الثاني (وهو ما قطع فيه بنفي الفارق بينهما) : قياس الأمة على العبد في تقويم النصيب الوارد في الحديث الصحيح أن النبي قال : " مَنْ أَعْتَقَ شَرِكًا لَهُ فِي عَبْدٍ فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ قَوْمَ الْعَبْدِ قِيَمَةً عَدْلٍ () ، " فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حَصَصَهُمْ وَعَتَقَ عَلَيْهِ وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ فَتَثَبَتْ إِذَا ، الفارق بين الأمة والعبد الأنوثة ، ولا تأثير لها في منع السراية () السراية فيها لما شاركت فيه العبد من خصائص أخرى .
وأما القياس الخفي ، فهو ما كانت العلة فيه مستنبطة من حكم الأصل ومثاله () قياس القتل بالمثل على المحدد في حكم القصاص .
وقد صرح كثير من الأصوليين أنه إذا اجتهد المجتهد في مسألة وحكم بها . وعارضه قياس جلي ، فإنه ينقض الاجتهاد .

وقد صرح به الغزالي فقال : " فلو خالف الحاكم قياسا جليا فلو خالف الحاكم قياسا جليا هل ينقض حكمه ؟ قلنا : قال الفقهاء ينقض فإن أرادوا به ما هو في معنى الأصل مما يقطع به فهو صحيح وإن أرادوا به قياسا مظنونا مع كونه جليا فلا وجه له إذ لا فرق بين ظن وظن فإذا انتفى القاطع فالظن () " .
يختلف بالإضافة وما يختلف بالإضافة فلا سبيل إلى تتبعه
وصرح به الأمدي في إحكامه وبين أن القياس الجلي ينقض به الاجتهاد () .
وذكره مع الدليل القاطع في النص والإجماع
وصرح به أيضا القرافي يقول القرافي : " . أن قضاء القاضي ينقض إذا " خالف أحد أربعة أشياء الإجماع أو القواعد أو النصوص أو القياس الجلي ()

خامسا : نقض الاجتهاد بالقواعد الكلية
إن الاجتهاد إذا وقع مخالفا للقواعد فإنه ينقض ولا يشرع التمسك به وهذا القول مما تفرد به المالكية فقد ذكروا أن مما ينقض به الاجتهاد مخالفة القواعد ، والظاهر أن مرادهم بالقواعد ما كان متفقا على معناه جاريا مجرى الكليات وأما القواعد المختلف فيها فالراجح عدم جواز النقض بها لأن الظن لا ينقض بالظن .

يقول القرافي : " والحكم الذي ينقض في نفسه ولا يمنع النقض ، هو ما " خالف أحد أمور أربعة : الإجماع ، أو القواعد ، أو النص أو القياس الجلي () .

يقول ابن فرحون : " وقد نص العلماء على أن حكم الحاكم لا يستقر في أربعة مواضع ، وينقض ذلك إذا وقع على خلاف الإجماع أو القواعد أو

(.) "النص أو القياس الجلي

سادسا: نقض الاجتهاد المخالف لمقاصد الشريعة الإسلامية
ينقض الاجتهاد إذا خالف المقاصد الشرعية ومقاصد الشريعة هي الغايات
التي وضعت الشريعة لأجل تحقيقها لمصلحة العباد (.) ، وكل اجتهاد يخالف
المقاصد الشرعية يكون باطلا، ومقاصد الشريعة الإسلامية تعنى بحفظ
الدين والنفس والنسل والعرض والعقل والمال والتعويل في الاجتهاد
واستنباط الحكم والمقايضة على إدراك مراد الشارع ومعرفة مقاصد التشريع
(.) الإسلامي

سابعا: نقض الاجتهاد المخالف لقول الصحابي
ينقض الاجتهاد لقول الصحابي فاجتهاد الصحابي أقوى من اجتهاد غيره
ومقدم على اجتهاد غيره يقول الزنجاني: " أن في الإقتداء بهم اهتداء ولأن
اجتهاد الصحابي أقرب إلي الصواب من اجتهاد غيره لما خصوا به من
الدرجة الزائدة لمشاهدة الوحي وقربهم من رسول الله وكيف وأن الظاهر
(.) "من حاله أن لا يقول ما قاله إلا سماعا من رسول
ويقول أبو بكر الرازي: " اجتهاد الصحابي لما كان أقوى من اجتهادنا وجب
(.) "أن يكون مقدما على رأينا

: المطلب الثالث: حكم نقض الاجتهاد بالاجتهاد
فرق العلماء في حكم نقض الاجتهاد بالاجتهاد بين المجتهد في حق نفسه
والمجتهد لغيره والاجتهاد الصادر من الحاكم، وفيما يلي بيان ذلك
الفرع الأول: نقض حكم الحاكم
إن المجتهد الحاكم إذا حكم في واقعة بما أداه إليه اجتهاده ثم تغير اجتهاده
فإن حكمه لا ينقض لا منه ولا من غيره ، فإن حكم الحاكم في مجال
الاجتهادات أو الأدلة الظنية لا ينقض الحكم السابق، لأن نقضه يؤدي إلى
اضطراب الأحكام الشرعية وعدم استقرارها وإضعاف الثقة بحكم الحاكم
وهو مخالف للمصلحة التي نصب الحاكم من أجلها وهو الفصل في
المنازعات، وأما إذا كان اجتهاده مخالف لدليل قاطع من نص أو إجماع أو
قياس جلي نقض باتفاق العلماء سواء أكان من قبل الحاكم نفسه أو من أي
مجتهد آخر لمخالفته للدليل

وهذه المسألة تدخل فيما قرره الفقهاء في قواعدهم من أن " الاجتهاد لا
(.) "ينقض بالاجتهاد

يقول القرافي: " دل الإجماع من الأئمة قاطبة أن حكم الله تعالى ما حكم به
، الحاكم في مسائل الاجتهاد وإن ذلك الحكم يجب إتباعه على جميع الأئمة
(.) " ويحرم على كل أحد نقضه

ويقول الآمدي: " اتفقوا على أن حكم الحاكم لا يجوز نقضه في المسائل

الاجتهادية لمصلحة الحكم، فإنه لو جاز نقض حكمه إما بتغيير اجتهاده أو بحكم حاكم آخر، لأمكن نقض الحكم بالنقض، ونقض نقض النقض إلى غير النهاية، ويلزم من ذلك اضطراب الأحكام وعدم الوثوق بحكم الحاكم، وهو خلاف المصلحة التي نصب الحاكم لها، وإنما يمكن نقضه بأن يكون حكمه مخالفاً لدليل قاطع من نص، أو إجماع، أو قياس جلي، وهو ما كانت العلة . () "فيه منصوصة، أو كان قد قطع فيه بنفي الفارق بين الأصل والفرع ويقول ابن تيمية: " وإذا كانت المسألة من مسائل الاجتهاد والتي شاع فيها النزاع لم يكن لأحد أن ينكر على الإمام ولا نائبه من حاكم وغيره ولا ينقض . () " ما فعله الإمام ونوابه من ذلك

وقد استدلوا بفعل الصحابة رضوان الله عليهم بعدم نقض حكم الحاكم سواء أكان من نفسه أو من غيره فمن ذلك فعل عمر بن الخطاب في القضية الإرثية المشهورة والتي عرفت باسم المسألة المشتركة أو المسألة الحجرية، أو المسألة العمرية لقضاء عمر بن الخطاب فيها إذ أنه قضى بمشاركة الإخوة الأشقاء للإخوة لأم في ميراثهم وهو الثلث نظراً لاستغراق فروض أصحاب الفروض التركية . فلم يبق للإخوة الأشقاء شيء من التركة باعتبارهم عصبه والعصبه يأخذون الباقي من التركة بعد أصحاب الفروض فروضهم، فإن لم يبق شيء من التركة لم يأخذوا شيئاً، وهذا ما حصل في هذه المسألة، فقد اجتمع زوج، وأم، وإخوة لأم، وإخوة أشقاء، فللزوج النصف وللأم السدس، وللأخوة لأم الثلث، ولا شيء للإخوة الأشقاء . ثم حدثت قضية ميراث كالأولى، فلما رفعت إلى عمر بن الخطاب، أراد أن يقضي بها بمثل قضائه السابق في نفس هذه القضية فاعترض أحد الأخوة الأشقاء وقال: يا أمير المؤمنين احسب أبانا حجراً في اليم، أليست أمانة ولا نورث نحن، ونحن أمانة واحدة ونزید، واحدة، فكيف يرث الأخوة لأم عليهم بالأب ؟ فأخذ عمر بحجتهم وأشركهم في ميراث الإخوة لأم، ولما سمع الإخوة الأشقاء في القضية الأولى بقضاء عمر الجديد جاءوا عليه معترضين وطالبين أن يورثهم بإشراكهم مع الإخوة لأم كما قضى في المسألة الجديدة، فقال سيدنا عمر كلمته التي صارت أصلاً وقاعدة، تلك على . () ما قضينا وهذه على ما نقضي

واستدلوا أيضاً بفعل الصحابة من عدم نقض حكم الحاكم من غيره بأن أبا بكر حكم في مسائل وخالفه عمر فيها ولم ينقض حكمه فيها ، ومن ذلك مسألة تقسيم العطاء من بيت مال المسلمين بين الناس فقد أورد الإمام أبو أن أبا بكر قَسَمَ الْمَالَ بَيْنَ النَّاسِ " :يُوسَفَ فِي كِتَابِهِ (الخراج) ما نصه بالسَّوِيَّةِ فَجَاءَ نَاسٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَقَالُوا لَهُ: يَا خَلِيفَةُ رَسُولِ اللَّهِ إِنَّكَ قَسَمْتَ هَذَا الْمَالَ فَسَوَّيْتَ بَيْنَ النَّاسِ، وَمِنَ النَّاسِ أَنَاسٌ لَهُمْ فَضْلٌ وَسَوَابِقُ وَقَدَمٌ، أَمَا مَا ذَكَرْتُمْ مِنْ: فَقُلُوْا فَضَّلْتُ أَهْلَ السَّوَابِقِ وَالْقَدَمِ وَالْفَضْلُ بِفَضْلِهِمْ ؟ فَقَالَ السَّوَابِقُ وَالْقَدَمُ ، وَالْفَضْلُ فَمَا أَعَرَفْنِي بِذَلِكَ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ شَيْءٌ ثَوَابُهُ عَلَى اللَّهِ

تَعَالَى وَهَذَا مَعَاشٍ فَالْأُسْوَةُ فِيهِ خَيْرٌ مِنَ الْأَثَرَةِ
فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَجَاءَ الْفُتُوْحُ فَصَلَّ وَقَالَ: لَا أَجْعَلُ مَنْ قَاتَلَ مَعَ
غَيْرِ رَسُولِ اللَّهِ كَمَنْ قَاتَلَ مَعَهُ ؛ ففَرَضَ لِأَهْلِ السَّوَابِقِ ، وَالْقَدَمِ مِنَ
الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا خَمْسَةَ آلَافٍ وَمِمَّنْ لَمْ يَشْهَدْ بَدْرًا أَرْبَعَةَ
آلَافٍ دِرْهَمٍ ، وَفَرَضَ لِمَنْ كَانَ لَهُ إِسْلَامٌ كَإِسْلَامِ أَهْلِ بَدْرٍ دُونَ ذَلِكَ ؛ أَنْزَلَهُمْ
(.) " عَلَى قَدَرِ مَنَازِلِهِمْ مِنَ السَّوَابِقِ

الفرع الثاني: نقض الاجتهاد الصادر من المجتهد لنفسه
إن المجتهد إذا اجتهد لنفسه وعمل بمقتضى اجتهاده ولم يحكم به حاكم ثم
اجتهد مرة أخرى فأداه اجتهاده إلى رأي مخالف للأول فهل يشرع له
التمسك بالاجتهاد الأول أو يلزمه تركه للثاني؟
اختلف العلماء في هذه المسألة على مذهبين
المذهب الأول : أن المجتهد لنفسه إذا تغير اجتهاده ولم يحكم به حاكم فإنه
يعمل بالاجتهاد الثاني وينقض اجتهاده الأول وهذا ما ذهب إليه جمهور
() والآمدي () والفخر الرازي () والإسنوي () الأصوليين ومنهم الغزالي
() . () والزركشي () والمرداوي

المذهب الثاني: أنه يعمل باجتهاده الأول ولا ينقضه وهذا المذهب حكاه ابن
مفلح في فروعه () ، وأقوال العلماء في هذه المسألة تؤخذ من خلال
:الفروع التي مثلوا بها وفيما يلي بيان ذلك
الفرع الأول: الاجتهاد في إثبات أن الخلع فسخ أو طلاق
فالمجتهد لنفسه في هذه المسألة إذا خالع زوجته وأداه اجتهاده إلى أن
الخلع فسخ وليس بطلاق فتزوجها الرابعة بعد ذلك بمقتضى هذا الاعتقاد من
غير محلل ثم تغير اجتهاده وأداه إلى أنه طلاق فهل يعمل باجتهاده الأول
ذهب جمهور الأصوليين إلى . ويبقى زوجته معه أو يعمل بالثاني ويسرحها
أنه يلزمه تسريحها وذلك لأنه توصل إلى أن اجتهاده الأول خطأ فيتركه
. ويعمل بالثاني

وقد أورد هذا الفرع الغزالي في كتابه المستصفى، حيث قال: " المجتهد إذا
أداه اجتهاده إلى أن الخلع فسخ، فنكح امرأة خالعها ثلاثاً ثم تغير اجتهاده
(.) " لزمه تسريحها ولم يجز إمساكها على خلاف اجتهاده
وأورده أيضاً الفخر الرازي وفصل القول فيه فقال: " المجتهد إذا أفضى
اجتهاده إلى أن الخلع فسخ فنكح امرأة خالعها ثلاثاً ثم تغير اجتهاده فيما أن
يكون قد قضى القاضي بصحة ذلك النكاح قبل تغير اجتهاده أو ما قضى بذلك
فإن كان الأول بقى النكاح صحيحاً لأن قضاء القاضي لما اتصل به فقد تأكد
فلا يؤثر فيه تغير الاجتهاد وإن كان الثاني لزم تسريحها ولم يجز له
(.) " إمساكها على خلاف اجتهاده

وذكر الإسنوي في شرحه معطلا سبب هذه الفرقة فقال : " بأنه يظن الآن أن

. () "اجتهاده الأول خطأ، والعمل بالظن واجب

الفرع الثاني : الاجتهاد في جواز النكاح بلا ولي
وهذا الفرع ذكره الآمدي، وبين أنه إذا تغير اجتهاد المجتهد في حق نفسه
في نكاح المرأة بلا ولي ، بأن تزوج امرأة بلا ولي أخذاً بالقول المجيز لذلك
ثم تغير اجتهاده، وصار يرى عدم جواز نكاح المرأة بلا ولي فإنه يلزمه
عندئذ مفارقة هذه المرأة وعلة ذلك أنه يلزم من بقائها معه في هذه الحالة
أن يكون مستديماً لحل الاستمتاع بها على خلاف معتقده، وهو خلاف
الإجماع.

يقول الآمدي: " وأما المجتهد إذا أداه اجتهاده إلى حكم في حق نفسه
كتجويز نكاح المرأة بلا ولي ثم تغير اجتهاده فيما أن يتصل بذلك حكم حاكم
آخر أو لا يتصل فإن كان الأول لم ينقض الاجتهاد السابق نظراً إلى
المحافظة على حكم الحاكم ومصلحته وإن كان الثاني لزمه مفارقة الزوجة
وإلا كان مستديماً لحل الاستمتاع بها على خلاف معتقده وهو خلاف
() "الإجماع

وسبب هذا الاختلاف أن معنى القاعدة عند من منع نقض الاجتهاد أوسع من
معناها عند الجمهور فهم لا يشترطون في عدم نقض الاجتهاد بمثله أن
يقترن حكم الحاكم به بل مجرد الإمضاء والدخول في العمل بناءً على
الاجتهاد الأول يكفي في عدم النقض على أن القائلين بنقض الاجتهاد الأول
بالثاني لم يعتبروه من قبيل النقض الحقيقي وإنما هو من قبيل ترك العمل
() بالظن المرجوح للظن الراجح

:لذلك يقول ابن السبكي عقب ترجيحه لزوم الانتقال للاجتهاد الثاني
يجب عليه مفارقتها، لأن الظن المصاحب به الآن قاض بأن اجتهاده الأول "
خطأ، فليعمل به وهذا ما أراده المصنف () بقوله " وينقض قبله " ومراده
() " بالنقض ترك العمل بالاجتهاد الأول، وإلا فالاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد

الفرع الثالث: نقض الاجتهاد للغير إذ لم يتصل به حكم حاكم
إذا اجتهد المجتهد لغيره بأن يفتي مقلداً من عوام المسلمين دون أن يحكم
به حاكم ثم يتغير اجتهاد المجتهد فيأخذ بقول آخر في المسألة فهل يجب
على المقلد ترك العمل بمقتضى الاجتهاد الأول والانتقال إلى القول الآخر أم
يستمر بعمله في الاجتهاد الأول ولا ينقضه

: اختلفت أقوال العلماء في هذه المسألة على مذهبين
المذهب الأول : أنه لا ينقض الاجتهاد الأول في حق المقلد ويستمر في
() العمل بمقتضاه وهذا مذهب ابن قدامة () والطوفي () وابن النجار
واستدل أصحاب هذا القول لمذهبهم بأن عمل المقلد بفتوى المجتهد هو عمل

باجتهاد صحيح معتبر، وقد ثبت أنه حكم الله تعالى في حق من يقلده، كما استدلوأ أيضا بأن عمل المقلد بفتوى المجتهد جار مجرى الحكم به

وَلَوْ نَكَحَ مُقَلِّدٌ بَفْتَوَى مُجْتَهِدٍ ، ثُمَّ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ فَالظَّاهِرُ لَا " : يقول الطوفي () . "يَلْزَمُهُ فِرَاقُهَا ، إِذْ عَمَلُهُ بِالْفُتْيَا جَرَى مَجْرَى حُكْمِ الْحَاكِمِ وبين ابن قدامة ذلك أيضا من خلال تمثيله لمسألة الاجتهاد في الخلع أهو فسخ أم طلاق فيرى ابن قدامة أنه لا يجب على المقلد تسريح امرأته عند تغير اجتهاد المجتهد فيقول: " أما إذا نكح المقلد بفتوى مجتهد ثم تغير اجتهاد المجتهد فهل يجب على المقلد تسريح زوجته الظاهر أنه لا يجب لأن عمله بفتياه جرى مجرى حكم الحاكم فلا ينقض ذلك كما لا ينقض ما حكم به () . " الحاكم

المذهب الثاني: أن الاجتهاد الأول ينقض ويلزم المقلد الانتقال عنه إلى () الثاني وهذا مذهب الغزالي () والفخر الرازي () والآمدي () والزرركشي واستدلوا على ذلك بالقياس على التقليد في تحديد جهة القبلة فإنهم متفقون على أن المقلد في ذلك يلزمه ترك الاجتهاد الأول إلى الثاني فقد بين الغزالي أن المقلد إذا نكح المرأة التي خالعا ثلاثا بناءً على فتوى مفت أن الخلع فسخ، ثم تغير اجتهاد المفتي فصار يرى الخلع طلاقا فهل يبقى على الفتوى الأولى أم يعمل بالثانية قال الغزالي: " إذا نكح المقلد بفتوى مفت وأمسك زوجته بعد دور الطلاق وقد نجز الطلاق بعد الدور ثم تغير اجتهاد المفتي فهل على المقلد تسريح زوجته هذا ربما يتردد فيه والصحيح أنه يجب تسريحها كما لو تغير اجتهاد مقلده عن القبلة في أثناء الصلاة فإنه يتحول إلى الجهة الأخرى كما لو تغير اجتهاده في نفسه وإنما () . " حكم الحاكم هو الذي لا ينقض وقال الفخر الرازي: إذا أمسك العامي زوجته بفتوى المفتي بأن الخلع فسخ فإذا تغير اجتهاد المفتي فالصحيح أنه يجب عليه تسريحها كما إذا تغير اجتهاد متبوعة عن القبلة في أثناء الصلاة فإنه يتحول إلى الجهة الأخرى () . "

:المبحث الثاني: تجديد الاجتهاد

:المطلب الأول: تعريف تجديد الاجتهاد

التجديد لغة: مصدر جَدَّدَ، وجد الشيء يجد بالكسر جدة أي صار جديداً وهو نقيض الخلق وتجدد الشيء: صار جديداً. وأَجَدَّهُ، واستَجَدَّهُ، وجَدَّدَهُ، أي () صيَّره جديداً

وتجديد الاجتهاد: هو إعادة النظر في حكم الواقعة، لتجدد وقوعها أو السؤال عنها، مع سبق النظر فيها من المجتهد والتوصل فيها إلى حكم يغلب () . على ظنه أنه الصواب

: المطلب الثاني: حكم تجديد الاجتهاد

إن المجتهد لا يخلو إما إن يتجدد له ما يوجب تغير اجتهاده أو لا، فإن ظهر له ما يوجب تغير اجتهاده كأن يظهر ما يستدعي إعادة النظر في المسألة، كتغير العرف في مسألة مبنية على العرف، أو وجود نص يخالف ما أفتى به سابقاً، ولا يعرف حال ذلك النص فإنه في هذه الحال يجب عليه إعادة النظر ولا يجوز له البقاء على القول الأول بل يجب عليه الاجتهاد ثانياً. أما إذا لم يظهر له ما يوجب تغير اجتهاده كأن تقع للمجتهد حادثة فيجتهدها فيها ويفتي ويعمل بها ثم تقع ثانياً فقد اختلف العلماء في وجوب تجديد الاجتهاد إلى : () ثلاثة أقوال

القول الأول: يجب عليه تجديد الاجتهاد وحجتهم في ذلك أن الاجتهاد كثيراً فلا يأمن أن يكون الحق في غير ما أفتى به أولاً، وما يتغير في معاودة النظر فربما يظهر له خطأ في اجتهاده الأول إذا درس المسألة دراسة جديدة وقد تودي معاودة النظر إلى الظفر بدليل آخر يؤيد الحكم أو يتنافى معه.

القول الثاني: عدم وجوب إعادة النظر وهو قول بعض الشافعية واختاره ابن الحاجب () . واحتجوا لذلك بأن الأصل عدم تغير الاجتهاد، فيجوز البناء عليه كما أن القول بوجوب تجديد الاجتهاد إيجاباً من غير دليل.

القول الثالث: وجوب تجديد الاجتهاد إن كان المجتهد ناسياً لاجتهاده الأول أو لدليله أو لهما معاً، أما إن كان ذاكرًا لطريق اجتهاده السابق فلا يجب عليه معاودة النظر وهذا القول قول المحققين من الأصوليين، واختاره أبو () . (الحسين البصري () والآمدي () والرازي ()) واحتجوا أن المجتهد إذا كان ذاكرًا لدليله السابق، ولم يظهر له ما يعارضه فهو باق على اجتهاده السابق، ولا يجب عليه تجديد البحث؛ لأنه لا موجب له.

وأما إذا نسي دليله السابق فإنه لو حكم بما حكم به أولاً من غير نظر كان كالمقلد؛ لأنه أخذ قولاً لا يعرف دليله .

: المطلب الثالث: أهمية تجديد الاجتهاد

تعد مسألة تجدد الاجتهاد من أهم مسائل الاجتهاد؛ إذ يترتب على القول بها وجوب إعادة النظر في أكثر المسائل التي تحدث بعد تغير الأحوال، لاحتمال أن تكون المصلحة فيها قد تغيرت وتبدلت، وهذا يكفل للفقهاء الإسلاميين التجدد المستمر وعدم الوقوف عند اجتهاد المتقدمين ()؛ فتجديد الاجتهاد دعوة علمية ليراجع المجتهد ما رآه من أحكام شرعية بناء على القياس أو المصالح أو العرف فيما لو عرضت عليه المسألة مرة ثانية. وهي دعوة للمجتهد ليسعى إلى تحقيق العدل والمصالح والمقاصد الشرعية فيما رآه من أحكام كيلا يبتعد عن النصوص الشرعية وعن الإجماع وعن العلة الشرعية وهي دعوة تجعل الأحكام الاجتهادية متصفة بصفة اليسر والمرونة

. والسهولة مبتعدة عن التشديد والتضييق على عباد الله تبارك وتعالى
وإذا نظر العالم المسلم المجتهد في مسألة قد اجتهد فيها فرأى فيها الحكم
حسنا فهو عند الله حسن لأنه موافق لأصول الشريعة، وأن رآه مخالفا
لأصول الشريعة فهو ليس حسنا عند الله وعليه أن يغير الحكم حتى يتفق مع
الأصول الشرعية

وعلى هذا فإن الحق هو الذي يبحث عنه العلماء المجتهدون ليصلوا إليه في
كل حكم من الأحكام الشرعية، غير غافلين عن مصالح العباد ولا مضيعين
لحقوقهم

وإذا تدبرنا أصول التشريع وموادها وجدنا المشرع الكريم قد وجه إلى
() اعتبار مقاصد التشريع وإلى اعتبار الحق في القول والعمل
ومثال ذلك ما رواه عبادة بن الصامت، قال: "بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَى السَّمْعِ
وَالطَّاعَةِ فِي الْمَنْشَطِ وَالْمَكْرَهِ، وَأَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ، وَأَنْ نَقُومَ أَوْ نَقُولَ
() "بِالْحَقِّ حَيْثُمَا كُنَّا، لَا نَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمَةً

إذا حكم " :ومما يفيد في هذا الباب، ما استنبطه العلماء من حديث النبي
() فقد "الحاكم فاجتهد، ثم أصاب، فله أجران، وإذا حكم ثم أخطأ، فله أجر
دل الحديث على أن الحاكم ينبغي أن يجتهد كلما حكم، أي كلما هم بالحكم
ولا يغني اجتهاده مرة عن تجديد الاجتهاد في المسائل المشابهة، لأن لكل
() مسألة خصوصياتها مهما تشابهت مع غيرها

قال القرطبي: "وفيد هذا صحة ما قاله الأصوليون: إن المجتهد يجب عليه
أن يجدد نظراً عند وقوع النازلة ولا يعتمد على اجتهاده المتقدم لإمكان أن
() "يُظْهِرَ لَهُ ثَانِيًا خِلَافَ مَا ظَهَرَ لَهُ أَوَّلًا

فتحقيق المناطات الخاصة، في الأفراد والواقع، وفي الأزمنة والأمكنة مما
يساعد المجتهد على معرفة المآلات وحسن تقديرها، ليبني اجتهاده وإفتاءه
على ذلك، حتى يكون أقرب إلى تحقيق المآلات والنتائج التي يقصد الشارع
() تحقيقها، وإلى إبعاد المآلات والنتائج التي يقصد منعها وإبعادها

المبحث الثالث: تغير الاجتهاد

المطلب الأول: تعريف تغير الاجتهاد

يُعرَّف تغير الاجتهاد بأنه " تحول المجتهد عن رأيه في المسألة الاجتهادية،
وتبدل حكمه فيها لموجب يقتضي ذلك، بحيث يفتي أو يقضي بخلاف ما أفتى
() "أو قضى به فيها سابقا

وعرفه المرعشي بأنه: " تبدل استنباط المجتهد بتغير ظنه لعلّة تغير الحكم
() "الشرعي

: المطلب الثاني: مشروعية تغير الاجتهاد

أجاز الأصوليون للمجتهد تغير اجتهاده فيرجع عن قول قاله سابقا إذا وجد
الدليل فمتى ظفر المجتهد بالدليل وجب عليه الأخذ بموجبه؛ وذلك لظهور ما

() هو أولى بالأخذ به مما كان قد أخذ به ولأنه أقرب للحق والصواب ودليل ذلك ما جاء في رسالة سيدنا عمر لأبي موسى الأشعري قاضيه على الكوفة رضي الله عنهما " ولا يمنعك قضاء قضيت به اليوم فراجعت فيه رأيك وهديت فيه لرشدك أن تراجع فيه الحق، فإن الحق قديم، ولا يبطله شيء، ومراجعة الحق خير من التماذي في الباطل" () . يقول ابن القيم معقبا على هذا الدليل : " يريد إنك إذا اجتهدت في حكومة ثم وقعت لك مرة أخرى فلا يمنعك الاجتهاد الأول من إعادته ، فإن الاجتهاد قد يتغير ، ولا يكون الاجتهاد الأول مانعا من العمل بالثاني إذا ظهر أنه الحق، فإن الحق أولى بالإيثار لأنه قديم سابق على الباطل، فإن كان الاجتهاد الأول قد سبق الثاني والثاني هو الحق فهو أسبق من الاجتهاد الأول لأنه قديم سابق على ما سواه، ولا يبطله وقوع الاجتهاد الأول على خلافه، بل الرجوع إليه أولى () . "من التماذي على الاجتهاد الأول

كما ويستدل لذلك بقضاء عمر بن الخطاب عندما قضى في امرأة توفيت وتركت زوجها وأمها وأخوتها لأبيها وأمها وأخويها لأمها، فأشرك عمر بين الأخوة للأم والأب والإخوة للأم في الثلث ، فقال له رجل : إنك لم تشرك بينهم عام كذا وكذا ، فقال عمر: تلك على ما قضينا وهذه على ما نقضي وتغير الاجتهاد أمر ممكن جائز سواء في المسائل الجزئية أم في مذهب بأكمله فإعادة النظر والتحقيق والتحصيص والتنقيح أمور احتمالية قائمة في جميع الأحوال وتقتضيها طبيعة الترجيح بين الواقع والمستجدات ومثال ذلك تغير الاجتهاد في تعيين القبلة للمصلي في الصحراء أو في مكان تكون القبلة فيه مجهولة كما ويعتبر وجود مذهبين للشافعي قديم وجديد ابرز مثال () في تغيير الاجتهاد

: المطلب الثالث: أهمية تغير الاجتهاد

إن التوقف على ظواهر النصوص الشرعية مع اختلاف الوقائع الاجتماعية وكثرة الحوادث وتطور المستحدثات والتنظيمات العصرية الحديثة يعني اصطدام هذه النصوص بمصالح البشر والتسبب بالحرَج والمشقة () . والانصراف عن العدل والرحمة والتيسير إلى النقائص والجور وفي هذا يقول ابن القيم في إعلام الموقعين مشيرا إلى تغير الفتوى واختلافها بحسب تغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والنيات والعوائد- حيث

. أورد لذلك فصلا- هو منارة يهتدى بها عند إصدار الأحكام
هَذَا فَصْلٌ عَظِيمٌ النَّفْعُ جِدًّا وَقَعَ بِسَبَبِ الْجَهْلِ بِهِ غَلَطٌ عَظِيمٌ عَلَى الشَّرِيعَةِ "
أَوْجَبَ مِنَ الْحَرَجِ وَالْمَشَقَّةِ وَتَكْلِيفِ مَا لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ مَا يُعْلَمُ أَنَّ الشَّرِيعَةَ
الْبَاهِرَةَ الَّتِي فِي أَعْلَى رُتَبِ الْمَصَالِحِ لَا تَأْتِي بِهِ؛ فَإِنَّ الشَّرِيعَةَ مَبْنَاهَا
وَأَسَاسُهَا عَلَى الْحُكْمِ وَمَصَالِحِ الْعِبَادِ فِي الْمَعَاشِ وَالْمَعَادِ، وَهِيَ عَذْلٌ كُلُّهَا،
وَرَحْمَةٌ كُلُّهَا، وَمَصَالِحُ كُلُّهَا، وَحِكْمَةٌ كُلُّهَا؛ فَكُلُّ مَسْأَلَةٍ خَرَجَتْ عَنِ الْعَدْلِ إِلَى
الْجَوْرِ، وَعَنِ الرَّحْمَةِ إِلَى ضِدِّهَا، وَعَنِ الْمَصْلَحَةِ إِلَى الْمَفْسَدَةِ، وَعَنِ الْحِكْمَةِ

إِلَى الْعَبَثِ؛ فَلَيْسَتْ مِنَ الشَّرِيعَةِ وَإِنْ أَدْخَلَتْ فِيهَا بِالتَّأْوِيلِ؛ فَالشَّرِيعَةُ عَدْلُ اللَّهِ بَيْنَ عِبَادِهِ، وَرَحْمَتُهُ بَيْنَ خَلْقِهِ، وَظَلَمُهُ فِي أَرْضِهِ، وَحُكْمُهُ الدَّالَّةُ عَلَيْهِ وَعَلَى صَدَقِ رَسُولِهِ أَتَمَّ دَلَالَةً وَأَصْدَقَهَا، وَهِيَ نُورُهُ الَّذِي بِهِ أَبْصَرَ الْمُبْصِرُونَ، وَهَذَا الَّذِي بِهِ اهْتَدَى الْمُهْتَدُونَ، وَشِفَاؤُهُ النَّامُ الَّذِي بِهِ دَوَاءُ كُلِّ عَليِلٍ، وَطَرِيقُهُ الْمُسْتَقِيمُ الَّذِي مَنْ اسْتَقَامَ عَلَيْهِ فَقَدْ اسْتَقَامَ عَلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ فَهِيَ قُرَّةُ الْعُيُونِ، وَحَيَاةُ الْقُلُوبِ، وَلَذَّةُ الْأَرْوَاحِ؛ فَهِيَ بِهَا الْحَيَاةُ وَالْغَدَاءُ وَالِدَوَاءُ وَالنُّورُ وَالشِّفَاءُ وَالْعَصْمَةُ، وَكُلُّ خَيْرٍ فِي الْوُجُودِ فَإِنَّمَا هُوَ مُسْتَفَادٌ مِنْهَا، وَحَاصِلٌ بِهَا، وَكُلُّ نَقْصٍ فِي الْوُجُودِ فَسَبَبُهُ مِنْ إِضَاعَتِهَا . ()

المطلب الرابع: أسباب تغير الاجتهاد

ينشأ عن تجديد الاجتهاد - أحياناً - تغييرُ الاجتهاد السابق، فما كان يراه المجتهدُ جائزاً قد يراه غيرَ جائزٍ فيما بعدُ، والعكسُ كذلك

: () وتغييرُ الاجتهاد ينشأ عن أسباب كثيرة، أهمُّها

الاطِّلاعُ على دليلٍ لم يكن قد اطلعَ عليه قبلَ ذلك - 1

التنبُّهُ إلى دلالة دليلٍ على الحكم لم يكن المجتهدُ قد تنبَّه لها قبلَ ذلك، - 2
وقد يكونُ هذا التنبُّهُ من قبلِ المجتهدِ نفسه، وقد يُنبِّهه على وجه الدلالة آخرُ.

تغيُّرُ الأعرافِ والعادات في مسألةٍ مبناها على العرفِ والعادة، مثلُ أن - 3
يكونَ من عادة الناس في بلدٍ أن المؤجَّرَ مطالبٌ بدفعِ قيمةِ مصاريفِ الكهرباء، فيفتي أو يقضي بناءً على هذا العرفِ، ثم يتغيَّرُ العرفُ ويصبحُ المستأجرُ هو المطالبُ بذلك، فيفتي به

تغيُّرُ المصالحِ والمفاسد المترتبة على الفعل، فقد يترتَّبُ على الفعل - 4
مفسدةٌ أو مصلحةٌ في وقتٍ من الأوقات، فيفتي بناءً على ذلك، ثم يتغيَّرُ الحالُ فتتغيَّرُ الفتوى، إذا كانت مبنيةً على تحقيقِ المصلحة أو المفسدة

عدم تحقيقِ المناط في الواقعة الجديدة، إما لفوات شرطٍ أو وجود مانع، - 5
كما أوقف عمر القطع في السرقة عام المجاعة؛ لغلبة الاضطرار على الناس، والحد يمنع الاضطرار إلى الفعل الموجب له

تغير الأحكام بسبب فساد الأخلاق ومثال ذلك الحكم بتضمين الصناع - 6
لأموال الناس التي تهلك في أيديهم محافظة على الأموال من الضياع،
والقول بجواز تسعير السلع دفعا للضرر العام وتحقيقا لمصلحة المجتمع

تغير الأحكام بسبب التطور ومستجدات الحياة فقد تتغير الأحكام - 7
الاجتهادية بسبب تغير الأوضاع وتطور الوسائل والتنظيمات المستجدة
المحققة لأهداف الحكم الشرعي، ومثال ذلك ما أفتى به العلماء المعاصرون
بأن تسليم العقار المطلوب بعد البيع يحصل بمجرد تسجيل العقار في السجل
العقاري مع أنه عملاً بالمقرر فقها لا بد من التسليم الفعلي لإتمام البيع
فيكون تسجيل العقار قرينة على حدوث التسليم

المطلب الخامس: إذا تغير اجتهاد المجتهد هل يلزمه إخبار من أفتاه بتغير
اجتهاده :

إذا أفتى المفتي باجتهاده ثم تغير اجتهاده لم يلزمه إخبار المستفتي بتغير
اجتهاده إذا كان قد عمل به وإن لم يكن عمل به فينبغي أن يخبره إن تمكن
منه لأن العامي إنما يعمل به لأنه قول المفتي () وأما إن كان تغير الاجتهاد
بسبب مخالفته لأصل من الأصول الشرعية فعليه أن يخبر المستفتي في
فإن خالف نصاً صحيحاً من كتاب أو سنة لا معارض . () رجوعه إلى الدليل
له، أو خالف إجماعاً صريحاً صحيحاً فيجب عليه إخبار من أفتاه بالفتوى
من أفتى فتوى من غير ثبت فإنما إثمه على من أفتاه () « :الخطأ؛ لقوله
فإذا كان الإثم سيلحق المفتي وجب إبلاغ المستفتي بالخطأ حتى لا يزيد الإثم
ولفعل ابن مسعود ، حيث أفتى رجلاً بجواز نكاح أم الزوجة إذا لم يدخل بها،
فأخبره الصحابة بتحريم ذلك، فرجع إلى الحي الذي فيه المستفتي وسأل عنه
وأخبره بخطأ الفتوى

ولأن الفتوى المخالفة لنص لا معارض له خطأ يقيناً، ولا عبرة بالظن البين
خطؤه، أما في الاجتهاد فإنه لا يجرم بخطئه، وإنما يغلب على ظنه ذلك، لذا
() لم يجب عليه الإبلاغ